رئيس الجنوب الأسبق ناصر يكشف أسرارًا هامة:

الوحدة اليمنية باطلة لعدم استنادها لدستور أو استفتاء

عبدالفتاح من كان يوقع اتفاقيات الوحدة مع صالح

صالح وفتاح استخدما الوحدة كحصان طروادة وفرضا الوحدة بالقوة العسكرية

«الامناء» نصر محسن:

قال رئيس الجنوب الأسبق، علي ناصر محمد، إن الاشتراكي الماركسي السابق عبدالفتاح إسماعيل، كان يوقع اتفاقيات الوحدة اليمنية مع الرئيس اليمني الشمالي علي عبدالله صالح. متهما الأول بأنه استخدم الوحدة اليمنية كحصانة طروادة للانقلاب عليه في عدن؛ في إشارة إلى أحداث يناير 1986م.

واتهم ناصر - في مقابلة مع صحيفة سعودية - فتاح وصالح ضمنيا بدعم الانقلاب عليه قائلا: «إن صالح وفتاح استخدما الوحدة كحصان طروادة لإسقاط النظام في عدن، وجيلنا يذكر بيانات وزير خارجيتهم آنذاك يحيى جغمان، ما كان يهيئ أرضية للتوتر وقرع طبول الحرب أكثر مما يخلق فرصاً وأرضية صالحة للحوار والبحث في أسس سليمة لتحقيق الوحدة، واستمرّ التوتر بين الشمال والجنوب، ما أدّى إلى حرب عام 1972 عندما طالب النظام في صنعاء بتحقيق الوحدة سلماً أو حرباً، وكان هذا أيضاً عبر الإعلام».

ولم يتوانَ ناصر في التأكيد على أن الرجلين قررا فرض الوحدة بالقوة العسكرية، وأنه مع كل مواجهات مسلحة بين الشمال والجنوب، كانا يذهبان لتوقيع اتفاقية للوحدة.

وقال: «في عام 1979، نشبت حرب جديدة بين الشمال والجنوب، تمخّض عنها توقيع اتفاق آخر للوحدة اليمنية في الكويت بين عبد الفتاح إسماعيل وعلي عبد الله صالح، لكنه لم ينفذ».

واحتضنت الكويت ما سمي بالقمة بين علي عبدالله صالح وعبدالفتاح إسماعيل للفترة بين 29 و 30 مارس 1979 والتي تمت برعاية أمير الكويت الراحل الشيخ جابر وبعد نجاح الوساطة العربية في وقف القتال بين البلدين».

ولم يجب ناصر عن الأسباب التي دفعت إلى نشوب حروب بين البلدين الجارين، لكنه عاد وأكد على «أن صالح وفتاح استخدما الوحدة كحصان طروادة لإسقاطه كرئيس في عدن»، مشيرا إلى أن الرجلين «قررا فرض الوحدة بالقوة العسكرية».

واتهم ناصر البيض بتوقيع اتفاقية الوحدة مع صالح خلال جلسة قات في قصر (حقات)، معتبرا أن «الوحدة اليمنية التي وقعت باطلة لأنها لم تستند إلى دستور أو استفتاء».

وجدد ناصر، الذي تحدث بهذه الاسرار لأول مرة، بأن عبدالفتاح إسماعيل «خلق عداوة مع الجيران في الخليج، وهو ما ذهبت إليه وثائق أمريكية».

وقال ناصر: «كانت اليمن الديمقراطية الجمهورية الاشتراكية الوحيدة في شبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج، وشهدت علاقاتها بجيرانها توترات وأزمات، لا سيما أنها دعمت بعض الحركات الشيوعية المعادية دول المنطقة». في إشارة إلى الرئيس الذي سبقه في رئاسة الجنوب.

وحول علاقة الجنوب مع الجيران الخليجيين، عبر الرئيس ناصر عن أسفه أيضاً من بعض قادة الحزب والدولة، الذين لم يستطيعوا أن يفرّقوا بين حدود الثورة وحدود الدولة؛ في إشارة إلى نظام فتاح إسماعيل.

وقال: «عندما تكون في موقع الدولة فأنت أمام التزامات، يجب أن تراعيها وتلتزمها بموجب القانون الدولي، وقواعد العلاقات بين الدول والقائمة على احترام السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمصالح المتبادلة، وهذا يتطلب منك إقامة علاقات حسن جوار مع الجيران، ليس من مهمتي كدولة إسقاط الأنظمة».

وذهب ناصر إلى التأكيد على ما ذكره عضو الكونجرس الأمريكي بول فندلي، والذي أكد على أن سبب إعدام الرئيس سالمين جاءت بفعل محاولته بناء علاقات استراتيجية مع جيران عدن في الخليج.

وقال ناصر موجها اتهاماته لفتاح «عندما أقمنا علاقات مع عمان والسعودية وبقية دول الخليج، لم يستوعب البعض ذلك، واتهموني ببيع ثورة عُمان والجبهة الشعبية بعد تطبيع علاقتنا مع سلطنة عُمان عام 1982».

كيف أعاد حضور المحافظ الإخواني التوتر لسقطرى؟

مشائخ وأعيان (نوجد) يرفضون خطوات محروس ويهددون

سقطرى ـ «الأمناء» خاص:

شهدت الفترة التي غادر فيها محافظ أرخبيل سقطرى إلى الخارج، منتصف الشهر الماضي، حالة من الهدوء التي رافقتها إقامة مشاريع خيرية لدولة الإمارات قبل أن يعود إلى المحافظة مرة أخرى قبل أسبوع تقريباً ليعود التوتر من جديد إلى المحافظة.

وقام الإخواني محروس بتعيين أحد مشائخ القبائل الكبيرة بالمحافظة دون الرجوع إلى القبيلة، وذلك في محاولة لإثارة القلاقل الاجتماعية بين المواطنين.

ويعد ذلك ضمن مشروع مليشيات الإصلاح التي تحاول أن تخلق بيئة مواتية للفوضى في المحافظة.

وأعلن مشائخ وأعيان منطقة نوجد وضواحيها، رفضهم الكامل للخطوات التي اتخذها المحافظ الإخواني رمزي محروس بشأن القبلية، وبينها فرض مشائخ دون الرجوع لهم.

وعقد المشائخ والأعيان أمس الأول الأحد، اجتماعاً موسعاً للوقوف أمام المستجدات الأخيرة التي تهم أمن واستقرار وحرية واستقلال الجانب القبلي بعيداً عن تدخل السلطة المحلية.

وتطرق الاجتماع إلى مناقشة خطورة المستجدات الراهنة، والضرورة الوطنية الملحة للوقوف بحسم أمام ما يهدد تمزيق الجانب القبلي.

واستنكر المشائخ والوجهاء، خطوات المحافظ الإخواني محروس بتعيين شيخ منطقة (ستيرو) دون الرجوع لقبيلة عربهي.

وشددوا على تمسكهم بعادات سقطرى المتعارف عليها في الجانب القبلي، والوقوف صفاً واحداً ضد كل من تسول له نفسه المساس بتمزيق النسيج الاجتماعي.

ولفتوا إلى أن (نوجد) ستظل عصية على كل أعدائها، وستكون بوسطيتها واعتدالها وثقافتها حصنا حصينا ضد كل متآمر، داعين المحافظ محروس للكف عن التدخل في شؤون نوجد.

مؤامرة إخوانية

تعرّض سقطرى لمؤامرة إخوانية يُنفِّذها المحافظ رمزي محروس، الذي يعمل على فرض الهيمنة الإخوانية على المحافظة، وتمكين عناصر حزب الإصلاح من مناصب نافذة في المحافظة، ضمن المحاولات الإخوانية المستمرة للسيطرة على مفاصل الجنوب.

ولا يقتصر الأمر على الصعيد الإداري، بل يتطرّق الأمر إلى مؤامرة عسكرية تنفذها المليشيات الإخوانية المحتلة للمحافظة التي تستهدف المواطنين بشكل مباشر، وتعمل على تقوية نفوذ حزب الإصلاح في أرض المحافظة الجنوبية.

خدميًّا أيضًا، فإنّ السلطة الإخوانية المحتلة لسقطرى لا تُعير أي اهتمام باحتياجات أهالي المحافظة، بل وتتعمَّد افتعال الكثير من الأزمات من أجل مضاعفة الأعباء على شعب الجنوب، في وقتٍ يُكثِّف فيه ممارسات تمكين الإخوان.

وخلال الشهر الماضي نظم مواطنو أرخبيل سقطرى وقفة احتجاجية للمطالبة باستئناف الرحلات الإنسانية لطيران «رويال جيت» بين الجزيرة والعاصمة الإماراتية، أبوظبي.

ورفع المشاركون في المسيرة أعلام دولة الإمارات العربية المتحدة، وشعارات تحمل الوفاء للدور الإنساني العظيم الذي قدمته لأبناء الأرخبيل، بالإضافة إلى شعارات تندد بسياسة العقاب الجماعي الذي تمارسه السلطة المحلية الإخوانية بحق أبناء المحافظة.

وجاءت الوقفة استجابةً لدعوات نشطاء في المحافظة للاحتشاد بجوار ملعب الفقيد سعد سالمين بمدينة حديبو، مشددين على أهمية عودة رحلات رويال جيت باعتبارها خدمة إنسانية لأبناء الأرخبيل.

ودأبت طيران جيت الإماراتية، في العامين الماضيين، على تسيير رحلات منتظمة أسبوعيًّا، بتمويل من مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد للأعمال الإنسانية، لنقل الحالات المرضية إلى الخارج، على نفقة المؤسسة.

لكنّ هذا الخير الإماراتي قوبل بـ«شيطنة» من قِبل حكومة الشرعية عبر محافظها الإخواني رمزيَ محروس، الذي عمل على مضاعفة معاناة المرضى بمنع رحلات رويال جيت من الهبوط في مطار سقطرى تحت ذرائع باطلة.